

الملتقى الدولي لتكريم الإمامين

السنة تقول أن القائل بالإمامة خارج عن الإسلام - لا وكلا - إذن فالقول بالإمامة وعدمه لا علاقة له بالجماعة الإسلامية وأحكامه من حرمة دم المسلم وعرضه وماله ووجوب أخوته، وحفظ حرمة وعدم جواز غيبته، إلى كثير من أمثال ذلك من حقوق المسلم على أخيه». ثم ذهب إلى أبعد في المصارحة، فقال إن أحد أسباب المشاحنة بين السنة والشيعة، ما يتردد من أن الشيعة ترى جواز المساس بكرامة الخلفاء أو الطعن، وفند تلك المقولة بحج عدة منها: أولاً: فليس هذا من رأى جميع الشيعة وإنّما هو رأى فردي منه بعضهم. وربما لا يوافق عليه الأكثر. كيف وفي أخبار أئمة الشيعة النهي عن ذلك فلا يصح معاداة الشيعة أجمع لإساءة بعض المتطرفين منهم. ثانياً: أن هذا على فرضه لا يكون موجبا للكفر والخروج عن الإسلام. بل أقصى ما هناك أن يكون معصية، وما أكثر العمارة في الطائفتين. ومعصية المسلم لا تستوجب قطع رابطة الأخوة الإسلامية معه قطعاً. ثالثاً: قد لا يدخل هذا في المعصية أيضاً ولا يوجب فسقا إذا كان ناشئا عن اجتهاد واعتقاد، وإن كان خطأ، فإن من المتسالم عليه عند الجميع في باب الاجتهاد أن للمخطئ أجرا وللمصيب اجرين، وقد صحح علماء السنة الحروب التي وقعت بين الصحابة في الصدر الأول كحرب الجمل وصفين وغيرهما، بأن طلحة والزبير ومعاوية اجتهدوا وهم وإن أخطئوا في اجتهادهم، ولكن لا يقدر ذلك في عدالتهم وعظيم مكانتهم، وإذا كان الاجتهاد يبرر ولا يستنكر قتل آلاف النفوس من المسلمين وإراقة دمائهم. فبالأولى أن يبرر ولا يستنكر معه - أي مع الاجتهاد - تجاوز بعض المتطرفين على تلك المقامات المحترمة.

اعتبر الشيخ محمد المدني تدرّيس فقه الشيعة في كلية الشريعة بجامعة الأزهر بمثابة «رجّـه البعث»، وكانت هذه الخطوة قد أثارت لغطا في أوساط العلماء، قام الشيخ المدني بتفنيد ما تردد، وقال: إن بعض الناس تساؤلوا: كيف تدخلون فقه الشيعة في الأزهر، مع أن هذا المذهب هو مذهب الذين يعتقدون أن جبريل إنّما بعث بالرسالة إلى علي فأخطأه ونزل